المحور الثاني: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

أولا. مداخل التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي للميزانية على مدخلين رئيسيين هما:

1. المدخل المالي الذمي (سيولة/استحقاق):

يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة/استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة، وهو من الطرق التقليدية للتحليل، ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع، وهو يظهر الزمن كمقياس هام، لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة مالية، قبل أن تكون وحدة إنتاجية، وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، ويسمى هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فإن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي: الأصول الثابتة والأصول المتداولة فى جانب الأصول، والأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل فى جانب الخصوم.

2. المدخل المالي الوظيفي (استخدامات/ موارد)

يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التى تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، والدور الاساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، وحسب هذه الآلية فإن المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية، تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال، فهذا المنظور يصب إهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية، وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات.

فالتحليل الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق، وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة.

ثانيا- الميزانية (قائمة المركز المالي):

هي قائمة مالية تصور الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في فترة زمنية معينة (عادة نهاية السنة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية تعرف بالأرصدة، تمييزا لها عن التدفقات التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية). وهي توفر معلومات عن مدى متانة الوضع المالي للمؤسسة، فتبين مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات.

وتكتسي قائمة المركز المالي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها، وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلا عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها، من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية، وقد استحدث المخطط المحاسبي والمالي (2007) ميزانية وحيدة أسماها قائمة المركز المالي، تجمع في مضمونها الميزانية المحاسبية والميزانية المالية التي تظهر البنود بقيمتها الحقيقية، بدلا من القيمة التاريخية التي كان معمولا بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني(1975)، وهو ما يستجيب لأغراض التحليل المالي الدقيق، سواء من منظور الذمة المالية أو من المنظور الاقتصادي (الوظيفي).

وتكتسي قائمة المركز المالي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها، وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلا عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها، من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية، وقد استحدث المخطط المحاسبي والمالي (2007) ميزانية وحيدة أسماها قائمة المركز المالي، تجمع في مضمونها الميزانية المحاسبية والميزانية المالية التي تظهر البنود بقيمتها الحقيقية، بدلا من القيمة التاريخية التي كان معمولا بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني(1975)، وهو ما يستجيب لأغراض التحليل المالي الدقيق، سواء من منظور الذمة المالية أو من المنظور الاقتصادي (الوظيفي).

تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية، وتصنف الأصول وفق معيار الزمن (درجة السيولة/الاستحقاق) إلى أصول غير جارية(ثابتة) وأصول جارية(متداولة)، أما الخصوم فتصنف وفق معيار الزمن/ درجة الاستحقاق إلى خصوم غير جارية وخصوم جارية.

1. **الأصول:** هي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، أي تمكن المؤسسة من توفير تدفقات نقدية مستقبلا. وتتكون الأصول من:

أ. **الأصول غير الجارية (الثابتة):** هي الأصول المعنوية والعينية والمالية طويلة الأجل، التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، ويشمل هذا النوع من الأصول على:

- التثبيتات المعنوية: (شهرة المحل، العلامة التجارية، برامج معلوماتية، حقوق الإمتياز....)، وهي أصول غير نقدية وغير محددة وليس لها مضمون مادي.
- التثبيتات المادية: تتضمن الأراضي، المباني، التركيبات التقنية(التجهيزات)، المعدات والأدوات، وأثاث المكتب.
- التثيتات المالية: هي الأوراق المالية (الأسهم والسندات المساهمة) التي تحتفظ بها المؤسسة في إطار استثماراتها طويلة الأجل(لأكثر من سنة).
- أصول ثابتة أخرى: مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة على الأصول...

ب.الأصول الجارية(المتداولة): هي العناصر التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية خلال سنة من تاريخ إغلاق الميزانية، وذلك عن طريق البيع المتوقع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية، كما تتضمن النقدية وما يعادلها، إلا أن المخزون والذمم المدينة حتى ولو لم يتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، فإنه ينبغي أن تُصنف ضمن الأصول الجارية. كذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق، فهي تعتبر أصولا جارية إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة.

وتتكون الأصول الجارية من المخزونات(المواد، المنتجات...)، الحسابات المدينة(حساب الزبائن، أوراق القبض، ...)، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل(أسهم أو سندات التوظيف)، الأعباء المقيدة سلفا، وخزينة الأصول(الأموال الجاهزة في الصندوق والحساب البنكي الجاري).

2. **الخصوم:** هي العناصر التي تشكل إلتزامات حالية على المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، وهو ما يتطلب تسوية هذه الإلتزامات عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما، وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ عن تحويلات غير تبادلية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

والخصوم هي الالتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها، كالذمم الدائنة أو حقوق مساهمين (متمثلة في رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة)، أو الخدمات التي يتوجب على المؤسسة تقديمها في المستقبل، وتصنف الخصوم إلى رأس مال خاص(موارد دائمة) وخصوم جارية.

أ. **رأس المال الخاص (الموارد الدائمة):** وهي أموال مملوكة ودائمة للمؤسسة، تنقسم بدورها إلى حقوق الملكية وخصوم غير جارية (ديون مالية طويلة).

- **حقوق الملكية:** هي حق أصحاب المؤسسة (الملاك أو المساهمين) المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات غير الجارية والجارية. وتشمل رأس المال المملوك والاحتياطات والترحيل من جديد والنتيجة المحاسبية الصافية.
- **الخصوم غير الجارية:** هي الإلتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية، وتشمل مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية، الإقتراضات والديون المماثلة (السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل)، الديون المرتبطة بالمساهمات، إعانات التجهيز والاستثمار، والضرائب المؤجلة على الخصوم.

ب.خصوم جارية(متداولة): هي إلتزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية للمؤسسة، أو أن يكون من المقرر تسويتها خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، بمعنى هي الالتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت، وتصنف على أنها جارية بغض النظر عن النية الحالية للمؤسسة، أو المقرض بخصوص الطلب المبكر للسداد، وتشمل الخصوم الجارية: الأقساط المستحقة عن الديون، مستحقات الموردين، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، إيرادات مستلمة مسبقا، وخزينة الخصوم(اعتمادات أو سلفات مصرفية جارية قصيرة جدا).

شكل الميزانية المالية

السنة المالية المقفلة في 12/31/ .....

رقم ح	الأصـــــــــــــــول	N إجمالي	مؤو واهتلا	N صافية	رقم ح	الخصـــــــــــــوم	N صافي
2	أصول غير جارية(تثبيتات)				1	حسابات رؤوس الأموال	
20	تثبيتات معنوية				10	رؤوس الأموال الخاصة	
203	مصاريف التنمية القابلة للتثبيت				101	رأس مال تم إصداره	
204	برمجيات المعلومات وما شبهها				109	رأس مال غير مستعان	
205	الامتيازات والرخص والبراءات والعلامات				105	فارق إعادة التقييم	
207	فارق الاقتناء				106	احتياطات	
208	التثبيتات المعنوية الأخرى				11	ترحيل من جديد	
21	تثبيتات عينية				12	نتيجة صافية للدورة	
211	أراضي					مجموع رؤوس الأموال الخاصة	
213	مباني						
215	منشئات تقنية معدات وأدوات صناعية معدات					الخصوم غير الجارية(ديون طويلة)	
218	نقل				13	منتجات وأعباء مؤجلة خارج الدورة	
22	تثبيتات في شكل امتياز				134	ضرائب مؤجلة على الخصوم	
23	تثبيتات جاري إنجازها				15	مؤونات الأعباء لخصوم غير جارية	
26	مساهمات وحسابات دائنة بمساهمات(ت مالية)				164	اقتراض لدى مؤسسات الإقراض	
261	سندات الفروع المنتسبة				165	ودائع وكفالات مقبوضة	
27	تثبيتات مالية أخرى				168	اقتراضات أخرى وديون مماثلة	
275	ودائع وكفالات مدفوعة					مجموع الخصوم غير الجارية	
133	ضرائب مؤجلة على الأصول						
	مجموع الأصول غير الجارية					مجموع الخصوم غير الجارية	

	أصول جارية						**خصوم جارية**
3	مخزونات					**4**	حسابات الغير الدائنة
30	مخزونات بضاعة					40	موردون وحسابات ملحقة
31	مواد ولوازم					404	موردو التثبيتات
35	مخزون المنتجات					419	زبائن دائنون
4	حسابات الغير المدينة					42	مستخدمون وحسابات ملحقة
409	موردون مدينون					43	هيئات اجتماعية وحسابات ملحقة
41	زبائن وحسابات ملحقة					444	الدولة- ضرائب على الأرباح
486	الأعباء المعاينة مسبقا					487	المنتوجات المعاينة مسبقا
50	القيم المنقولة للتوظيف						**خزينة الخصوم**
501	الحصص في المؤسسات المرتبطة					519	مساهمات بنكية جارية
506	السندات وقسائم الخزينة والصندوق						
	خزينة الأصول						
512	البنك						
53	الصندوق						
/	مجموع الأصول الجارية					/	مجموع الخصوم الجارية
/	مجموع الأصول					/	مجموع الخصوم

ثانيا. المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية، تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل، مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار:

أ. **وظيفة الاستغلال:** تحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة، وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية:

- مرحلة التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط -مرحلة التخزين الأولي -مرحلة الإنتاج أو التصنيع.

-مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرهما -مرحلة البيع والتوزيع.

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال، لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والإنتاج والبيع، والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديونا إتجاه الموردين.

ب. **وظيفة الاستثمار:** يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار، ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية القصوى.

ج.**وظيفة التمويل:** تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة، فهي ترتكز أساسا على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط، سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال، أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة، ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

- **المصادر الداخلية:** تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات، والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة، دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.
- **المصادر الخارجية:** عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:
  - اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.
  - القيام برفع رأس المال: ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة (إصدار أسهم للاكتتاب، وتقاسم الأرباح أو الخسائر).

ثالثا. مفهوم الميزانية الوظيفية

تستهدف الميزانية الوظيفية دراسة السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة، وذلك أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي البحت، فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول، والالتزامات في جانب الخصوم، بحيث أصبح يعبر في هذه الميزانية الجديدة عن الممتلكات بالاستخدامات أو الاحتياجات أما الإلتزامات فيعبر عنها بالموارد.

الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

الميزانية الوظيفية هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة(الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام، ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل، يتعين تمويلها بموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الإستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.

وتعرف أيضا على أنها ترتيب لعناصر الميزانية المالية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي، وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، ولكن تطبيقات التحليل المالي والنظريات المالية، هي التي تحدد عمق وشكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف الى تحليل نشاط المؤسسة تبعا لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، ومن جهة أخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة، وهوما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

رابعا. بناء الميزانية الوظيفية: تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

1. مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:

تتكون الموارد الدائمة من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل(الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل، والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها، وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

2.مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ...إلخ)، وموارد تمويل هذه الإحتياجات. حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون، ضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، TVA للتحصيل...إلخ، أما موارد الإستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع...إلخ.

3. مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:

هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة، أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية. فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات والحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج والاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ.

4. مستوى الخزينة:

يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

-**إعادة ترتيب عناصر الأصول:** يتم إعادة ترتيب عناصر الأصول حسب المؤشر الوظيفي كما يلي:

عناصر الأصول	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
التثبيتات: -معنوية -مادية -مالية	عبارة عن عناصر تضمن سير النشاط العادي للمؤسسة	الاستخدامات المستقرة
-المخزونات	عناصر تساهم في دورة الإستغلال	استخدامات الإستغلال
-الزبائن -تسبيقات للموردين -الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها -تسبيقات للمستخدمين -مدينون آخرون للاستغلال -أعباء تمثل تسبيقات للاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة بدورة الإستغلال	استخدامات الإستغلال

-مدينون آخرون -أعباء تمثل تسبيقات خارج الإستغلال	هي عبارة عن حقوق خاصة بخارج دورة الإستغلال	استخدامات خارج الإستغلال
الخزينة الموجبة	هي عبارة عن البنك والصندوق والحساب الجاري (الحسابات المالية)	استخدامات الخزينة

إعادة ترتيب عناصر الخصوم:

عناصر الخصوم	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
الأموال الخاصة	عبارة عن وسائل مالية التزم بها الشركاء أو المستغل	موارد دائمة
-مؤونة المخاطر -الإهتلاكات والمؤونات للاصول	هي عبارة عن مصاريف مسجلة غير مستحقة الدفع	موارد دائمة
-القروض البنكية	ديون مالية طويلة الاجل تستخدم في تمويل التثبيتات	موارد دائمة

-الموردون -تسبيقات الزبائن -موردو السندات الواجب دفعها -ديون ضريبية واجتماعية -دائنون آخرون للاستغلال -نواتج تمثل تسبيقات للإستغلال	عبارة عن عناصر تمثل الديون الخاصة بالاستغلال	موارد الإستغلال
-ديون جبائية(ضريبة على الأرباح) -دائنون آخرون -نواتج تمثل تسبيقات خارج الإستغلال -فوائد القروض	هي عناصر تخص موارد خارج الإستغلال	موارد خارج الإستغلال
-الخزينة السالبة	الإعتمادات البنكية الجارية (رصيد البنك السالب)	موارد الخزينة

خامسا. إعادة معالجة بعض العناصر:

من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

1. إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:

-**الاهتلاكات والمؤونات:** يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات، سواء تعلقت بالتثبيتات، المخزونات، الزبائن، أو سندات المساهمة والتوظيف فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة، حيث تضاف إلى الأموال الخاصة، فهي تمثل أموال مدخرة، لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي، يستخدم في تجديد الاستثمارات، وتغطية الخسائر المحتملة.

-**التسبيقات على الاستثمارت:** تضم ضمن الاستخدامات المستقرة.

_ رأس مال مكتتب مطلوب غير مسدد: يضم الى الحقوق خارج الاستغلال

رأس مال مكتتب غير مطلوب (رأس مال غير مطلوب) يلغى من الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة

-**الأرباح الموزعة على الشركاء:** تعتبر في العادة موارد جارية خارج الاستغلال، تدفع في الأجل القصير، ولكن في بعض الأحيان يبقيها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة، تفوق السنة من أجل توفير مورد إضافي للمؤسسة، تمول به استخداماتها طويلة الأجل، وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

-**أقساط القروض المنتظر تسديدها:** يتم طرحها من الديون المالية وتضاف للموارد خارج الاستغلال.

- **التثبيتات المالية المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير:** يتم طرحها من التثبيتات المالية، وتضاف إلى استخدامات خارج الاستغلال.

2. إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية:

من أجل أن تكون الميزانية كاملة، لابد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية، وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

أ. التمويل الإيجاري:

الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة، والممولة عن طريق عقد تمويل إيجاري، كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة، وذلك حسب المخطط المحاسبي القديم، لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الايجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي والمالي الجديد، وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الايجاري يعتبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي ويتم إدماج عقد التمويل الايجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي:

- القيمة الأصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة.
- الإهتلاك المتراكم المحسوب، يتم إضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة.
- الجزء غير المهتلك، يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

يسجل عقد الإيجار التمويلي في الأصول ويجعل إحدى حسابات القيم الثابتة مدينا (حساب فرعي رقم 21)، ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون على عقود الإيجار التمويلية في الجانب الدائن)، وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق، يجعل حساب ديون عقود الايجار التمويلية مدينا بمبلغ السداد، وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا، أو يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

ب. الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة:

عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة، يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه، والحقوق التي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية، ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي:

- تضاف قيمة الأوراق المخصومة إلى الأصول الجارية ضمن موارد الاستغلال في حساب الزبائن.
- وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك.

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف الى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال، وبالمقابل ترتفع قيمة السلفات البنكية في جانب الخصوم بنفس المبلغ.

الجدول رقم(): معالجة عناصر الميزانية الوظيفية

العناصر:	معالجات وتصحيحات:
	عناصر الأصول:
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	– تحذف من الأصول حيث تسجل الأصول بقيمتها الإجمالية؛ – تضاف إلى الموارد الدائمة؛ حيث تعتبر كمصدر تمويل ذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة.
رأس المال المكتسب غير المطلوب ح/ 109	– يحذف من جانب الأصول باعتباره أصل وهمي؛ – يطرح من الأموال الخاصة (بالتحديد من ح/101 رأس المال المدفوع).
فوائد على الحقوق الثابتة	تخص القروض التي منحتها المؤسسة للغير. – تطرح من التثبيتات المالية؛ – تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال (حسابات جاريه للشركاء الدائنين)
التثبيتات المالية المنتظر تحويلها إلى سيولة	– تطرح من التثبيتات المالية؛ – تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال.
أعباء أو مصاريف مقيدة سلفا	– تصنف حسب المعطيات إما ضمن استخدامات للاستغلال أو خارج الاستغلال، وفي حال غياب المعلومة تصنف استخدامات الاستغلال.
التسبيقات على الاستثمارات	– تسجل ضمن الاستخدامات خارج الاستغلال لأنها تدخل ضمن وظيفة الاستثمار

	عناصر خارج الميزانية
أوراق قبض مخصومة غير محصلة	تستطيع المؤسسة خصم الأوراق التجارية لدى البنك قبل موعد استحقاقها في حال حاجتها إلى سيولة، إلا أنها تبقى ملزمة اتجاه البنك بإعادة مبلغ الخصم في حال لم يقم الزبون بالسداد عند حلول موعد الاستحقاق، كما أن المؤسسة ستعود للزبون لاسترداد مبلغ أوراق القبض في حال لم يسدد قيمتها للبنك عند موعد الاستحقاق: - تضاف إلى استخدامات الاستغلال (حساب الزبائن وحسابات ملحقة). - تضاف إلى موارد الخزينة (اعتمادات جارية للبنك)
التمويل الايجاري:	- تضاف القيمة الأصلية (الإجمالية) للأصل إلى الاستخدامات المستقرة؛ - تضاف الاهتلاكات المتراكمة المرتبطة باستخدام الأصل إلى الموارد الدائمة؛ - يسجل الباقي ضمن الديون المالية طويلة الأجل (القيمة الإجمالية – مجموع الاهتلاكات المتراكمة)

	تعديل عناصر الخصوم:
أرباح موزعه على الشركاء	– ترتب حسب درجه الطلب عليها إما مع الأموال الخاصة ضمن الموارد الدائمة أو موارد خارج الاستغلال أو موارد الخزينة، في حال غياب المعلومة تصنف ضمن موارد خارج الاستغلال.
قروض بنكيه طويلة الأجل	– بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها تطرح من الديون المالية وتضاف للموارد خارج الاستغلال
فوائد على القروض	تخص القروض التي تحصلت عليها المؤسسة وينتظر أن تسدد في مدة تقل عن السنة: – تطرح من الديون المالية؛ – تضاف إلى موارد خارج الاستغلال.
السحب على المكشوف والاعتماد البنكية الجارية	– تطرح من الديون المالية؛ – تضاف إلى خزينة الخصوم.
النواتج المقيدة سلفا	تصنف حسب المعطيات إما للاستغلال أو خارج الاستغلال.
ديون جبائية واجتماعية	– تسجل ضمن موارد الاستغلال باستثناء الضريبة على الأرباح فتسجل ضمن موارد خارج الاستغلال
مؤونة الأعباء والأخطار	**غير مبررة:** تعتبر ربح إضافي للمؤسسة تضاف إلى الاحتياطات بعد فرض الضريبة عليها (مبلغ الضريبة يحول إلى موارد خارج الاستغلال). **مبررة:** تصنف حسب طبيعتها إما موارد للاستغلال أو خارج الاستغلال.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
استخدامات مستقرةES		**الموارد الدائمة**	
الاستثمارات المعنوية		الأموال الخاصة	
الاستثمارات المادية		الاهتلاكات والمؤونات	
الاستثمارات المالية		ديون المتوسطة والطويلة الأجل	
استخدامات الاستغلال		**موارد الاستغلال**	
المخزونات		الخصوم المتداولة	
العملاء والحسابات الملحقة		الموردين والحسابات الملحقة	
استخدامات خارج الاستغلال	---	موارد خارج الاستغلال	
العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		**العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال**	
خزينة الأصول		**خزينة الخصوم**	
النقديات		اعتمادات بنكية جارية	
		قروض الخزينة	
المجموع		المجموع	

شكل الميزانية الوظيفية

استخدامات	م. إجمالية	موارد	م. إجمالية
استخدامات مستقرة تثبيتات معنوية تثبيتات مادية تثبيتات مالية (تثبيتات خارج الاستغلال بالقيم الإجمالية) **استخدامات جارية** **استخدامات جارية (متداولة)** (استخدامات الاستغلال بالقيم الاجمالية) المخزونات زبائن وما يلحق بهم **استخدامات جارية خارج الاستغلال بالقيم الاجمالية** مدينون لا يتعلقون بالنشاط الأساسي **استخدامات الخزينة** النقدية (أموال رهن الإشارة)		**موارد دائمة** رؤوس أموال خاصة احتياطات اهتلاكات ومؤونات مؤونات الخسائر والأعباء نتيجة الدورة الصافية ديون مالية طويلة **موارد جارية(متداولة)** **موارد الاستغلال** موردون وما يلحق بهم _ **موارد خارج الاستغلال** ديون أخرى(موردو التثبيتات) **موارد الخزينة** اعتمادات جارية للبنك (حساب البنك إذا كان رصيده دائنا)	
مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية		مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية	

وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي:

الإستخدامات المستقرة E_s		الموارد الدائمة R_D	
استخدامات الإستغلال E_{ex}		موارد الإستغلال R_{ex}	
استخدامات خارج الإستغلال E_{hex}		موارد خارج الإستغلال R_{hex}	
استخدامات الخزينة E_T		موارد الخزينة R_T	
مجموع استخدامات		مجموع الموارد	

تحليل الميزانية الوظيفية:

إن الهدف الأساسي من بناء الميزانية الوظيفية هو استخراج المؤشرات المالية التي تقيس التوازن المالي:

رأس المال العامل الصافي (FRng): رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي) هو ذلك الجزء من الاستخدامات المتداولة الممولة عن طريق الموارد الدائمة.

FRng = الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

يعتبر **FRng** مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وله ثلاث حالات:

- **FRng > 0**: المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى الطويل، حيث تمكنت من تغطيه احتياجاتها المالية طويلة الأجل باستخدام الموارد طويلة الأجل، مع تحقيق فائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية –سياسة محافظة–

- **FRng = 0**: تمثل حالة التوازن المالي الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض ، حيث نجحت المؤسسة فقط في تغطية احتياجاتها طويلة الأجل بمواردها الطويلة الأجل –سياسة مثالية–

- **FRng > 0**: يفسر ذلك عجز المؤسسة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام الموارد المالية الدائمة، وفي هذه الحالة تكون المؤسسة بحاجه إلى موارد مالية إضافية أو تقليص استثماراتها إلى حد يتوافق مع مواردها الدائمة – سياسة جريئة–.

الاحتياج في رأس المال العامل (BFR): هي الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطيه احتياجاتها خلال دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والتي تنشأ بفعل الفوارق الزمنية بين:

- ✓ المشتريات والمبيعات وهو الأمر الذي يؤدي إلى تشكل المخزون.
- ✓ البيع والتحصيل ما يعني نشاه الحقوق على الزبائن.
- ✓ المشتريات والتسديد ما يعني نشاه ديون الموردين.

فيتولد مثلا الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال عندما تعجز المؤسسة **عن تغطية استخداماتها للاستغلال بواسطة ديونها للاستغلال** ، إذا فهذا العجز يطلق عليه الاحتياج في رأس المال العامل.

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex): يقيس التوازن المالي على مستوى دورة الاستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:

BFRex = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

BFRex = Eex - Rex

حساب **BFRex** هام جدا لأنه يعبر عن احتياجات محددة ومتعلقة بمستوى نشاط المؤسسة، وتتوقف احتياجات راس المال العامل للاستغلال على مدى قدرة المؤسسة على تعريف مخزوناتها (سرعه دوران المخزون، المدة المتوسطة للعملاء وكذلك المدة المتوسطة لديون الموردين) هذا وقد تصبح احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من أهم العناصر التي تستخدمها المؤسسة لتحليل ميزانيتها الوظيفية ومعرفة السياسة الداخلية للمؤسسة.

الاحتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hex}): يقيس التوازن المالي خارج النشاط الرئيسي للمؤسسة أخيرا:

BFR_{hex} = استخدامات خارج الاستغلال– موارد خارج الاستغلال

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg): ويحسب كما يلي:

BFRg = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$BFRg = BFRex + BFR_{hex}$$

الخزينة الصافية الإجمالية (TNg):

تتشكل الخزينة عندما تستخدم المؤسسة رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل احتياجات رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال ، فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل ، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل، ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

TNg = Et - Rt

أو من خلال معادلة التوازن، حيث:

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

TNg = FRng – BFR

تعبر معادلة الخزينة عن التوازن الإجمالي في المؤسسة:

BFR < FRng: الخزينة موجبة، المؤسسة تمتلك نقديات متاحة.

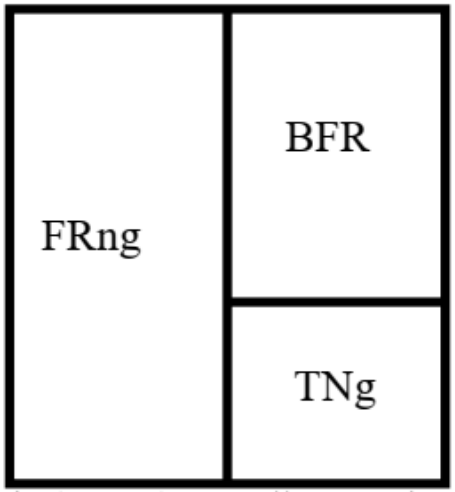

TNg > 0

BFR > FRng: الخزينة سالبة، المؤسسة لا تمتلك نقديات متاحة، وفي هذه الحالة تلجأ إلى السحب على المكشوف، بعبارة أخرى موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كافة احتياجاتها.

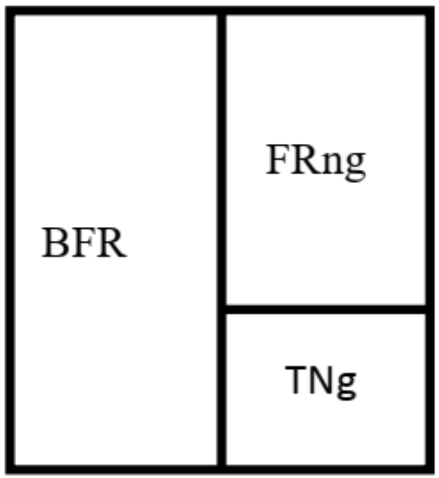

TNg < 0

BFR = FRng: وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي (خزينة مثلى)، لكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير . تحقق الخزينة المثلى السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين **FRng** و **BFR**.

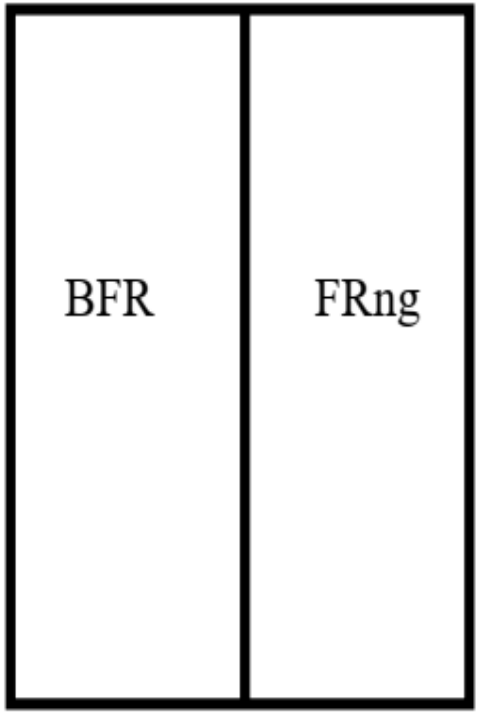

TNg = 0

شروط التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي:

الشرط الأول: FRng > 0 : يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تمويل استخداماتها المستقرة اعتمادا على مواردها المستقرة؛

الشرط الثاني: BFR < FRng: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، إذ لا يكفي أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطيه احتياجات الدورة التشغيلية.

الشرط الثالث: TNg > 0 : يتحقق بالشرطين السابقين وعندها تتمكن المؤسسة من تغطيه موارد الخزينة بواسطة استخدامات الخزينة (تغطى الاعتماد البنكية بالنقديات).

سادسا. الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي:

رغم المزايا الكبيرة التي يتمتع بها التحليل الوظيفي إلا أن له بعض العيوب ومنها خاصة:

- يفقد مؤشرBFR دلالته في ققطاع الخدمات نظرا لغياب عناصر المخزونات بها، كما يفقد مفهوم FRNG دلالته في قطاع الخدمات، الذي يعتمد على التثبيتات المعنوية بشكل كبير، والتي لا تظهر في الميزانية الوظيفية تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.
- يعتمد التحليل المالي الوظيفي على الميزانية الوظيفية، التي أدمجت المؤونات الخاصة بالأصول الجارية ضمن الموارد الدائمة، رغم أنها من عناصر الاستغلال؛
- الخزينة حسب هذا التحليل غامضة، ولا يمكن التعرف على كيفية تشكيلها، ولا الأنشطة المسؤولة عن حالات الفائض والعجز؛
- اعتماده على الميزانية المالية التي تعتبر صورة لوضعية المؤسسة في لحظة ما، دون إعطاء رؤية ديناميكية لهذه الوضعية؛
- اعتباره الاعتمادات الجارية للبنك (السحب على المكشوف)، من موارد الخزينة التي يتم الاعتماد عليها بشكل نادر، لكن الحياة العملية اثبتت غير ذلك، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل يومي فتشكل موارد دائمة بمرور الزمن؛